



Attorney General Office

مكتب النائب العام

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة .. الأخوة الأجلاء

أتقدم إليكم بتحية خالصة تليق بمقامكم وسمو رسالتكم ..

وأعرب عن امتناني لمعالي وزير العدل بالمملكة الأردنية الهاشمية
الأخ أيمن عوده ولهيئة مكافحة الفساد الأردنية لاستضافتهم ورعايتهم
المؤتمر ولحسن الوفادة.

وأتوجه بوافر الثناء وبالغ التقدير للأخوة المعنيين ببرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لما
نلمسه منهم بصفة دائمة من تفرغ وحرص على توثيق مساعي العاملين
بالقانون بالمنطقة العربية لتعزيز حكم القانون والارتقاء بالأداء القضائي
إلى النحو الذي يسمح بمواجهة الأنماط الإجرامية المتطورة ويواكب
الجهود الدولية لمواجهتها .

وفي هذا الإطار تجري بإذن الله تعالى وقائع ومجريات هذا
المؤتمر حول دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول



Attorney General Office

مكتب النائب العام

العربية .. ونجد في موضوعه أهمية بالغة ، مرجعها : طبيعة الجريمة وما لها من مزار وأخطار ملموسة تحقيق بالاقتصاد الوطني والعالمي.

وتأتي الدعوة إلى تطبيق الاتفاقية إدراكاً لما بلغته العلاقات والمصالح الدولية من انصهار لم يعد مقبولاً معه إنفراد دولة بارتسام عموم استراتيجياتها دون اعتبار لمصالح الأسرة الدولية ، بل لم يعد ذلك متصوراً من طائفة من دول العالم ، حتى ولو كانت تربطها وشائج أيولوجية واحدة.

ولهذا ، وانطلاقاً من التزاماتها .. عملت مملكة البحرين ، ولا زالت تعمل .. على وضع قوانين خاصة تعالج بدقة الجرائم ذات الاهتمام الدولي والتي كشف الواقع ما تلحقه من أضرار في مجالات شتى.

فالمشرع البحريني أفاق باكراً إلى ظاهرة الفساد واستشرائها، ومن ثم انتظم في قانون العقوبات والقوانين الجنائية الخاصة بالجرائم التي يتوسل بها الفساد في تحقيق أغراضه على نحو ما فعلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد . ففي قانون العقوبات (الصادر عام 1976) نجد في نصوصه معالجة محكمة لجرائم العدوان على المال العام ولجرائم الرشوة واستعمال النفوذ وإساءة استعمال الوظيفة.



ومن المعلوم أن بمملكة البحرين تشريعات مالية وتجارية تُسهم في ضبط المعاملات المالية موضوعياً وإجرائياً على الصعيدين الداخلي والخارجي، ومن تلك التشريعات قوانين التجارة والنقد والشركات التجارية وسوق الأوراق المالية . ومن شأن ذلك لا شك الإسهام في مكافحة جرائم الفساد بشكل فعال.

وبينما نلحظ اهتمام الإتفاقية بايجاد تدابير لتدعيم النزاهة ودرء فرص الفساد بين أعضاء الجهاز القضائي ، مع إمكانية استحداث وتطبيق تدابير ذات مفعول مماثل داخل جهاز النيابة العامة .. فإن المجلس الأعلى للقضاء بالبحرين أصدر عام 2003 قراراً بتشكيل إدارة التفتيش القضائي وتنظيم أعمالها والإجراءات التي تتبع أمامها استناداً إلى قانون السلطة القضائية ، ومن بين اختصاصات تلك الإدارة التفتيش على أعمال القضاة وفحص وتحقيق الشكاوى التي تقدم ضدهم ، وجمع البيانات التي تؤدي إلى معرفة أوجه كفايتهم ومدى حرصهم على أداء واجبات وظيفتهم .

كما أصدر مجلس الأعلى للقضاء كذلك مدونة سلوك القضاة، وهي تتضمن تعليمات وتوجيهات إلى القضاة تتصل ببنية العدالة وسلامة ممارسة السلطة ، علاوة على المسلك الشخصي الذي ينبغي أن يتحلى به القاضي.



وفي شأن ما أوجبه الاتفاقية من قيام كل دولة طرف بوضع تدابير لمنع غسل الأموال عن طريق انشاء نظم داخلية شاملة للرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية بما في ذلك الشخصيات الطبيعية أو الاعتبارية ... فجدير بالذكر أن مملكة البحرين كانت من طليعة الدول العربية التي أصدرت تشريعاً لمكافحة غسل الأموال وهو المرسوم بقانون رقم 4 لسنة 2001 ، والذي تضمن كافة التدابير لمنع غسل الأموال .

وكل هذه الصكوك القانونية التي أصدرتها مملكة البحرين على الصعيد الوطني أو التي اعتمدها على الصعيد الدولي علاوة على أنها تستغرق أشكال الجريمة ، تعبر أيضاً عن تفاعل المملكة مع الواقع الدولي في مواجهة الجريمة .

ولتأكيد هذا المعنى .. فإن مملكة البحرين قد أعدت مشروع قانون بالانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، معروض حالياً على مجلس النواب لإقراره ، لتصبح الاتفاقية .. عن قريب .. وبمجرد صدور ذلك القانون ، أداة قانونية نافذة ومنهجاً متكاملًا لتطوير أساليب عمل الجهات المعنية بمكافحة الفساد.



Attorney General Office

مكتب النائب العام

وقد يكون من المناسب أن نطرح ونتبادل في محاور هذا المؤتمر الرؤى حول مميزات السياسة التشريعية في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، وأوجه إقتداء الأنظمة القضائية والأمنية العربية بها سواء في مجال التشريع أو تطوير أساليب عمل الجهات المعنية بالحكم والتحقيق والرقابة أو في باب التعاون القضائي.

ولا يفوتنا في هذا الصدد الدعوة إلى سرعة اعتماد مشاريع القوانين العربية بشأن مكافحة الفساد والتعاون القضائي الجنائي.

وختاماً .. أمل أن نوفق خلال جلسات المؤتمر إلى تقييم صحيح لتشريعاتنا الوطنية من حيث كفايتها لمواجهة جرائم الفساد ، وأن نضع أساساً متوافقاً مع التوجهات الدولية المجمع عليها لمكافحتها ، حتى نخلص إلى تشريعات داخلية كفيلة بتقويضها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته